

(١) صفات الله تعالى .

إن أول من يذكر عنه أنه تكلم في صفات الله تعالى في الإسلام وابتدع القول بنفيها وتعطيلها هو الجعد بن درهم^(١)، ثم أخذ عنه ذلك تلميذه الجهم بن صفوان^(٢) الترمذى ، وتولى كبر نشر تلك المقالة فكثر أتباعه .

فلما ظهرت المعتزلة أخذت عن جهم قوله في نفى الصفات^(٣) .
وقد أجمع المعتزلة على نفى صفات الله تعالى الأزلية ، سواء منها ما كان من صفات الذات^(٤) ، أو صفات الأفعال^(٥) .

(١) الجعد بن درهم :

هو مؤدب مروان الحمار . من الموالي . يعد في التابعين . زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً ، ولم يكلم موسى ، وابتدع القول بخلق القرآن ، وكان زنديقاً . قتله خالد القسرى يوم النحر .

انظر : ميزان الاعتدال ٣٩٩/١ ، سير أعلام النبلاء ٤٣٣/٥ ، البداية والنهاية ٣٥٠/٩ ، لسان الميزان ١٠٥/٢ ، الأعلام ١٢٠/٢ .

(٢) الجهم بن صفوان :

هو أبو محرز الراسبي ، مولاهم ، السمرقندى ، الكاتب المتكلم ، الضال المبتدع ، رأس الجهمية ، كان ينكر الصفات ، ويقول بخلق القرآن ، وإن الله في الأمكنة كلها ، والإيمان عقد بالقلب ، وإن تلفظ بالكفر . قتل بمرور في عام ١٢٨ هـ بعد أن زرع شرأعظيماً .

انظر : تاريخ الطبرى ٢٢٠/٧ ، الكامل في التاريخ ٣٤٢/٥ - ٣٤٤ ، ميزان الاعتدال ٤٢٦/١ ، سير أعلام النبلاء ٢٦/٦ - ٢٧ ، الأعلام ١٤١/٢ .

(٣) انظر : الملل والنحل ص ٨٦ مع الهامش ، جهم بن صفوان ومكانته في الفكر الإسلامى ص ٧٢-٧٣ .

(٤) الصفات الذاتية :

هى الصفات الأزلية الثابتة لله تعالى التى لاتنفك عنه كصفة النفس والعلم والحياة والقدرة والسمع . انظر : الكواشف الجليلة ص ٤٢٩ .

(٥) الصفات الفعلية :

هى الصفات الثابتة لله تعالى التى تتعلق بالمشيئة والقدرة ، وهى قديمة النوع حادثة الآحاد كصفة الاستواء والتزول والضحك والمجىء .

انظر : الكواشف الجليلة ص ٤٢٩ ، ٤٣٠ .

وزعموا بأنه ليس له سبحانه علم ، ولا قدرة ، ولا حياة ، ولا سمع ، ولا بصر ، ولا غير ذلك من الصفات (١).

واتفقوا على أن صفاته سبحانه هي إثبات لذاته (٢). كما اتفق جمهورهم على أن الله تعالى عالم ، قادر ، حي ، بذاته ، لا يعلم ، وقدرة ، وحياة ، هي صفات ومعاني قائمة به (٣).

وكانت هذه المقالة في مبدئها غير ناضجة ، وكان واصل بن عطاء (٤) يشرع فيها على استحالة وجود إلهين قديمين أزليين ، وإنما شرعت أصحابه فيها بعد مطالعة كتب الفلاسفة (٥).

والذى دفعهم إلى نفى صفات الله تعالى ، الخوض في ذلك بعقولهم والاعتماد عليها في معرفة الله سبحانه وصفاته (٦).

ولذا شرطوا في إثبات الصفة لله أن تكون معقولة ليصح إثباتها لله تعالى ، لأن إيراد الدلالة على إثبات الشيء فرع على كونه معقولاً في نفسه (٧).

والاستدلال بالسمع على ذلك غير ممكن (٨).

(١) انظر : الفرق بين الفرق ص ١١٤ ، في العقيدة الإسلامية ص ٢٤٤ .

(٢) انظر المرجع السابق ص ٢٤٤ .

(٣) انظر المرجع نفسه ص ٣٩٩ .

(٤) واصل بن عطاء :

هو واصل بن عطاء الغزال ، أبو حذيفة ، مولى بني ضبة أو بني مخزوم ، ولد بالمدينة ونشأ بالبصرة ، رأس المعتزلة ، ومن أئمة البلغاء والمتكلمين ، تنسب إليه الطائفة الواصلية . له تصانيف . منها : "أصناف المرجئة" ، "المنزلة بين المنزلتين" ، "معاني القرآن" . مات سنة ١٣١ هـ .

انظر : وفيات الأعيان ١١٧/٦ ، ميزان الاعتدال ٣٢٩/٤ ، سير أعلام النبلاء ٤٦٤/٥-٤٦٥ ، لسان الميزان ٢١٤/٦ ، شذرات الذهب ١٨٢/١ ، الأعلام ١٠٨/٨-١٠٩ .

(٥) انظر : الملل والنحل ٤٦/١ .

(٦) انظر : المحيط بالتكليف ص ٣٠-٣٣ ، ٣١ .

(٧) انظر المرجع السابق ص ١١٠ .

(٨) انظر : شرح الأصول ص ٢٠١ .

وبالتالى لايجوز عندهم الاحتجاج بأحاديث الآحاد فى هذا الباب لأنه لااعتماد عليها ههنا ، وإنما فارس الميدان فى هذا المقام هو العقل فلامنافس له البتة ولامشارك له . ولازم ذلك أن يرد كل حديث مهما كانت صحته قام بمعارضة عقولهم فى إثبات صفة لله تعالى .

ولما كان الاعتماد على العقول فى إثبات صفات الله تعالى عند المعتزلة سولت لهم عقولهم شبهتين بهما عطلوا صفات الخالق وجردوه عنها : الأولى : إن من أثبت لله صفة قديمة فقد قال بتعدد القدماء ، لأن صفاته لو شاركته فى القدم لشاركته فى الألوهية ، وأدى ذلك إلى تعدد القديم سبحانه (١) .

قال عبد الجبار :

"فالقديم تعالى لو استحق هذه الصفات (الحياة - العلم - القدرة - الوجود - ...) لمعان قديمة لوجب أن تكون مثلاً لله تعالى" (٢) . وقال :

"فلو كان له علم قديم لوجبت مماثلته له فى كل صفة ، لأن الاشتراك فى صفة من صفات الذات يوجب الشركة فى سائرهما ويوجب المماثلة" (٣) . الثانية : إن إثبات تلك الصفات يلزم منه أن يكون الله جسماً محدثاً كما تقتضيه حجة العقل (٤) .

وقد علل عبد الجبار ذلك بقوله :

"ومن جملة ماينفى عنه تعالى أن يكون بصفة الجواهر والأجسام ، والأصل فى ذلك أن الكلام فى نفى الجسمية على الحقيقة كالوجه فيه ، أنه إذا كان كذلك لم يكن بد من تحيزه ، فإنه إذا لم يكن كذلك لم ينفصل عن غيره ، وإذا كان متحيزاً وجب أن لا ينفصل تحيزه عن كونه كائناً فى جهة ،

(١) انظر : الملل والنحل ١/٤٤-٤٦ .

(٢) شرح الأصول ص ١٩٧ .

(٣) المحيط بالتكليف ص ١٨٠ .

(٤) انظر : فضل الاعتزال ص ١٥٣ .

وقد مضى الكلام فى أنه لا يكون الكائن كائناً فى جهة إلا لمعنى محدث والقول بأنه جسم يعيده إلى أنه محدث ، ... ومما يدل على هذا أيضاً أن الدلالة قد دلت على أن الأجسام متماثلة ، وإذا ثبت تماثلها لم يصح إلا أن يستوى الكل فى استحقاق الصفة الذاتية^(١).

فالصفات التى تطلق ألفاظها على البشر لا يجوز أن تطلق على الله سبحانه وتعالى لأنه يستوى عندئذ الكل فى استحقاق هذه الصفات ، ويلزم من ذلك مماثلة الله للبشر وتشبيهه بهم ، وبالتالي يؤدى إلى أن يكون الله جسماً كالأجسام .

قال عبد الجبار :

"لو كان الله عالماً بعلم لكان يجب فى علمه أن يكون مثلاً لعلمنا"^(٢).
وقال :

"فكل ما كان مما لا يجوز إلا على الأجسام ، فيجب نفيه عنه تعالى"^(٣).
لأنه لو كان حياً ب حياة وقادراً بقدرة لوجب أن يكون سبحانه جسماً محلاً للأعراض^(٤).

والموحد لله هو الذى ينفى عنه مشابهة الأجسام .

قال عبد الجبار :

"تمام التوحيد لا يكون إلا بأن تنفى عن الله شبه الأجسام"^(٥).
وإثبات الصفات لله تشبيهه لله بخلقها ، وحال صاحبه أشد من حال من يعبد الأصنام^(٦).

وأهل السنة المثبتون لصفات الله تعالى مشبهة ، غير موحدين لله ، ولا يعرفون ربهم ، لأنهم وصفوه بالأعضاء والزوال والاستواء ويلزم من

(١) المحيط بالتكليف ص ١١٨ .

(٢) شرح الأصول ص ٢٠١ .

(٣) المحيط بالتكليف ص ٢٠٠ .

(٤) انظر : شرح الأصول ص ٢٠٠-٢٠١ .

(٥) المحيط بالتكليف ص ٣٧ .

(٦) انظر : فضل الاعتزال ص ١٥٢ .

ذلك أن يكون جسماً (١).

وأما آيات القرآن الكريم التي تثبت صفات الله تعالى فهي آيات متشابهة كما يزعمون ، فيجب أن تأول لموافقة الأدلة القاطعة وهي أدلة العقول ، لأنها موهمة للتشبيه ، ولأنها محتملة الدلالة ، وأما العقل فلا احتمال في دلالاته . وما وقع التشبيه في الأمة إلا بسبب التعلق بالآيات المتشابهة وترك تأويلها على ما يوافق دليل العقل والآيات المحكمة (٢).

قال عبد الجبار :

"إذا ورد في القرآن آيات تقتضي بظاهرها التشبيه ، وجب تأويلها ، لأن الألفاظ معرضة للاحتمال ، ودليل العقل بعيد عن الاحتمال" (٣).

ويورد أبو الحسين عدداً من آيات الصفات ثم يقول :

"فكل هذه الآيات وما أشبهها من الآيات ، فإنما يريد عز وجل ذاته ، لأن ثم نفساً ووجهها ويدا ، وعينا ويمينا سواء" (٤).

منهج السلف في صفات الله والرد على المعتزلة :

الكلام عن صفات الله عز وجل له أهمية عظيمة بالنسبة للفرد المسلم وذلك لأن الإيمان بالله الذي هو الركن الأول من أركان الإيمان لا يتحقق إلا إذا وصف الله سبحانه بما يستحقه من صفات الكمال اللائقة به ، ونعوت الجلال التي تعرف العبد بربه تعالى . بل لا يكون العبد موحداً لله إلا إذا عرف الله سبحانه بأسمائه وصفاته وأقر بذلك ، إذ الإقرار بأسماء الله وصفاته تحقيق لأحد أقسام التوحيد الثلاثة (٥) التي لا ينفك بعضها عن بعض . ولما كانت أسماء الله وصفاته بهذه الأهمية كثر ذكرها في كتاب الله عز وجل وفي حديث رسوله صلى الله عليه وسلم .

(١) انظر : فضل الاعتزال ص ١٩٦-١٩٧ .

(٢) انظر : المرجع السابق ص ١٤٩ .

(٣) المحيط بالتكليف ص ٢٠٠ .

وانظر : شرح الأصول ص ٢١٢ ، فضل الاعتزال ص ١٤٩، ١٥٢ .

(٤) رسائل العدل ص ١١٥ .

(٥) وهي توحيد : الربوبية ، والألوهية ، والأسماء والصفات .

ولوضوح هذا التوحيد لم يقع خلاف بين صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه ، ولم يتنازع اثنان منهم في أمر واحد منه ، بل الجميع كانوا على اتفاق تام بالإقرار به والتسليم بما جاء في القرآن والحديث منه .
يقول ابن القيم رحمه الله :

"وقد تنازع الصحابة في كثير من مسائل الأحكام ، وهم سادات المؤمنين وأكمل الأمة إيماناً ، ولكن بحمد الله لم يتنازعوا في مسألة واحدة من مسائل الأسماء والصفات والأفعال ، بل كلهم على إثبات ما نطق به الكتاب والسنة كلمة واحدة ، من أولهم إلى آخرهم ، لم يسوموها تأويلاً ولم يحرفوها عن مواضعها تبديلاً ، ولم يبدوا لشيء منها إبطالاً ، ولا ضربوا لها أمثالاً ، ولم يدفعوا في صدورهم وأعجازها ، ولم يقل أحد منهم يجب صرفها عن حقائقها وحملها على مجازها ، بل تلقوها بالقبول والتسليم ، وقابلوها بالإيمان والتعظيم ، وجعلوا الأمر فيها كلها أمراً واحداً ، وأجروها على سنن واحد ، ولم يفعلوا كما فعل أهل الأهواء والبدع حيث جعلوها عشرين ، وأقروا ببعضها وأنكروا بعضها من غير فرقان مبين ، مع أن اللازم لهم فيما أنكروه كاللازم فيما أقروا به وأثبتوه" (١).

وقد ظلت القرون الخيرة تنهج نهج صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم في إثبات صفات الله والإقرار بها إلى أن نجم التجهم في الأمة وابتدع القول بنفى صفات الله ، فاحتضن أهل الاعتزال تلك المقالة وجعلوها عقيدة يدينون الله بها (٢).

وأما أهل السنة والجماعة من سلف هذه الأمة فإنهم أثبتوا لله تعالى ما أثبتته لنفسه وأثبتته له رسوله صلى الله عليه وسلم من أسمائه الحسنى

(١) أعلام الموقعين ٤٩/١ ، وانظر : لوايح الأنوار ٦/١ .

(٢) انظر : الملل والنحل ص ٨٦ مع الهامش .

وصفاته العليا من غير تحريف (١)، ولا تعطيل (٢)، ولا تكييف (٣)، ولا تمثيل ، كما نفوا عنه ما لا يليق به من صفات النقص التي نفاه عن نفسه سبحانه ونفاه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مستنديين في ذلك إلى قوله سبحانه : {ليس كمثله شيء} (٤) إثبات لصفات الله بالتمثيل . {وهو السميع البصير} تنزيه لله عن صفات النقص بلا تعطيل (٥).

يقول الإمام أبو عثمان الصابوني رحمه الله :

"أصحاب الحديث ، حفظ الله أحياءهم ، ورحم أمواتهم ، يشهدون لله بالوحدانية ، وللرسول صلى الله عليه وسلم بالرسالة والنبوة . ويعرفون ربهم عز وجل بصفاته التي نطق بها وحيه وتنزيله ، أو شهد بها رسول الله صلى الله عليه وسلم على ماوردت الأخبار الصحاح به ، ونقلته العدول الثقات عنه ، ويشبتون لله جل جلاله ما أثبتته لنفسه في كتابه ، وعلى لسان رسوله

(١) التحريف : هو التغيير . القاموس المحيط ص ١٠٣٣ .

وفي الاصطلاح هو تغيير ألفاظ أسماء الله وصفاته ومعانيها . وهو قسمان : تحريف لفظ : كتحرير اليهود لقوله تعالى "وقولوا حطة" فقالوا : "حنطة" . وتحريف معنى : كتفسير المبتدعة لصفة الغضب بإرادة الانتقام . انظر : الكواشف الجليلة ص ٨٦ .

(٢) التعطيل : هو التفرغ والإخلاء ، وترك الشيء ضياعا .

القاموس المحيط ص ١٣٣٥ .

والمراد به هنا : نفى صفات الله تعالى ، وإنكار قيامها بذاته أو إنكار بعضها دون بعض .

انظر : الكواشف الجليلة ص ٨٧ .

(٣) التكييف : من الكيف وهو القطع .

انظر : القاموس المحيط ص ١١٠١ .

والمراد به هنا القطع بحقيقة صفات الله ، وتعيين كنهها ، وأن لها حقيقة معلومة .

انظر : الكواشف الجليلة ص ٨٩ .

(٤) سورة الشورى : آية ١١

(٥) انظر : مجموع الفتاوى ٣/٣٧٣ ، المنتقى من منهاج الاعتدال ص ٨٤، ١٠٨-١٠٩ ،

لوامع الأنوار ١/٩٤، ٩٧، ١١٦، ١٢٨، ١٢٩ ، إيضاح الدليل ص ٣٩ ، شرح لمعة

الاعتقاد ص ٢٢ .

صلى الله عليه وسلم ، ولا يعتقدون تشبيهاً لصفاته بصفات خلقه ، فيقولون إنه خلق آدم بيده كما نص سبحانه عليه في قوله عز من قائل : {يا إبليس مامنك أن تسجد لما خلقت بيدي} (١) ، ولا يحرفون الكلام عن مواضعه بحمل اليدين على النعمتين ، أو القوتين ، تحريف المعتزلة الجهمية ، أهلهم الله ، ولا يكيّفونهما بكيف ، أو تشبيهما بأيدي المخلوقين ، تشبيه المشبهة (٢) خذلهم الله ، وقد أعاذ الله تعالى أهل السنة من التحريف والتكليف ، ومن عليهم بالتعريف والتفهم ، حتى سلكوا سبل التوحيد والتزيه ، وتركوا القول بالتعليل والتشبيه ، واتبعوا قول الله عز وجل : {ليس كمثله شيء وهو السميع البصير} (٣) (٤) .

وهناك بعض القواعد المهمة التي يتضح من خلالها منهج السلف في صفات الله عز وجل . من ذلك :

(١) القول في الصفات كالقول في الذات :

فإذا كان لله سبحانه ذات حقيقية لا تماثل ذوات المخلوقين ، فذاته متصفة بصفات حقيقية لا تماثل سائر صفات الخلق .

فما يقال عن ذاته سبحانه يقال عن صفاته ، إذ الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات يحتذى حذوه (٥) .

(١) سورة ص : آية ٧٥

(٢) المشبهة :

هم الذين يشبهون الخالق بالمخلوق ، فيقولون له وجه كوجه المخلوق ويد كيد المخلوق ونحو ذلك . ومنهم من يزعم أن معبودهم جسم ذو أبعاد ، محدودة . انظر : مقالات الإسلاميين ١٠٦/١-١٠٧ ، الملل والنحل ١٠٣/١-١٠٥ ، منهاج السنة النبوية ٥٢٣، ٥٢٢/٢ ، الكواشف الجليلة ص ٨٩ .

(٣) سورة الشورى : آية ١١

(٤) عقيدة السلف أصحاب الحديث ص ٧٥ .

(٥) انظر : مجموع الفتاوى ١٦٧، ٢٥/٣ ، تلييس الجهمية ٧٦/١ ، الكواشف الجليلة ص ٤٣٠، ٢٣٠ .

(٢) القول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر (١):

فإثبات صفة لله تعالى يلزم منه إثبات بقية الصفات ، ونفى صفة واحدة يلزم منه نفى بقية الصفات ، إذ لا فرق بين صفة وصفة . وإن من نفى شيئاً وأثبت شيئاً مما دل الكتاب والسنة على إثباته فهو متناقض لا يستقيم له دليل لامن الشرع ولا من العقل (٢).

(٣) الاتفاق في الأسماء لا يقتضى التساوى في المسميات :

فالله سبحانه سمي نفسه بأسماء ووصف نفسه بصفات مختصة به لا يشركه فيها غيره ، كما سمي بعض مخلوقاته بأسماء ووصفهم بصفات تخص بهم ، فلا يلزم من اتفاق الأسماء والصفات تماثل مسماهما (٣).

فإن الله سبحانه أخبرنا عن الجنة وما فيها من أصناف المطاعم والملابس والمساكن ، وأن فيها لبناً وعسلاً وخمراً ، ولحماً وحريراً وذهباً وفضة ، وفاكهة وقصوراً ، وهى موافقة لأسماء الحقائق الموجودة فى الدنيا وليست مماثلة لها ، كما قال ابن عباس رضى الله عنهما : "ليس فى الدنيا شىء مما فى الجنة إلا الأسماء" . فإذا كان بينهما من التباين ما لا يعلمه إلا الله ، وكلاهما مخلوق ، فالخالق سبحانه وتعالى أعظم من مباينة المخلوق للمخلوق (٤).

وهذه الروح التى خلقها فىنا وصفت بصفات عدة ، فهى تصعد من سماء إلى سماء ، وتقبض من البدن ، وتسل كما تسل الشعرة من العجينة ، وهى موجودة حية ، ومع ذلك لا يدرك كنهها أحد . فإذا كانت متصفة بهذه الصفات مع عدم مماثلتها للمخلوقات ، وهى مخلوقة ، فالخالق عز وجل أولى فى مباينته لمخلوقاته مع اتصافه بما يستحق من الأسماء والصفات (٥).

(١) انظر : مجموع الفتاوى ١٧/٣ .

(٢) انظر : الكواشف الجلية ص ٢٣٠ .

(٣) انظر : مجموع الفتاوى ١٠/٣ ، الكواشف الجلية ص ٤٢٨-٤٢٩ .

(٤) انظر : مجموع الفتاوى ٢٨/٣ ، المنتقى من منهاج الاعتدال ص ٨٨ .

(٥) انظر : مجموع الفتاوى ٣٣، ٣١/٣ .

(٤) الله سبحانه له المثل الأعلى فلا يجوز أن يقاس على غيره بقياس تمثيل يستوى فيه الأصل والفرع ، ولا بقياس شمول يستوى أفراده في حكمه ولكن يستعمل في حقه قياس الأولى ، والمثل الأعلى ، وهو أن كل ما تصف به المخلوق من كمال فالخالق أولى به ، وكل ما ينزه عنه المخلوق فالخالق منزّه عنه .

فإن الله يثبت له من صفات الكمال ما يليق به ، وهو متصف بها على وجه لا يماثلها فيها أحد (١).

وبعد هذه القواعد المهمة التي يتضح من خلالها منهج سلفنا الصالح في صفات الله عز وجل ، نتتبع ما أثاره المعتزلة من شبه حول الصفات ، مع بيان ردها وعدم صحتها .

إن السمة البارزة التي يتسم بها أهل الاعتزال والجهمية وجميع الفرق المنحرفة عن المنهج السوي في صفات الله جل وعلا ، هذا النفي أي نفي صفاته سبحانه ، الذي جعلوا منه منهجاً لهم يدينون الله به ويوحدونه من خلاله ، وهم أبعد ما يكونون عن توحيده سبحانه لأنهم بهذا النفي المبتدع عطلوا صفات رب العالمين وجردوه منها ، فوقعوا بذلك في الإلحاد الذي حذر الله منه في قوله : {ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها وذروا الذين يلحدون في أسمائه سيجزون ما كانوا يعملون} (٢). فإن من الإلحاد أن تعطل أسماء الرب سبحانه عن معانيها وأن تجحد حقائقها ، وذلك من أعظم الإلحاد فيها عقلاً ولغة وشرعاً وفطرة (٣). ولادليل معهم يستندون إليه في هذا النفي ، بل هو أمر حادث مبتدع في دين الله (٤).

(١) انظر : بيان تلبيس الجهمية ٣٢٧/١-٣٢٨ ، شرح الطحاوية ص ١١٩ ، لوا مع

الأنوار ٢١٦/١-٢١٧ ، الكواشف الجلية ص ١٠٢-١٠٣ .

(٢) سورة الأعراف : آية ١٨٠

(٣) انظر : لوا مع الأنوار ١٢٨/١ .

(٤) انظر : موافقة صحيح المنقول ١٨٩/١ .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله :

"الصواب عند السلف والأئمة وجماهير المسلمين أنه لا يجوز النفى إلا بدليل كالإثبات ، فكيف ينفى بلا دليل مادل عليه دليل : إما قطعى وإما ظاهرى ؟ بل كيف يقال ما لم يقم دليل قطعى على ثبوته من الصفات يجب نفيه ، أو يجب القطع بنفيه ، ثم يقال فى القطعى إنه ليس بقطعى . فهذه المقدمات الفاسدة هى وسائل الجهل والتعطيل وتكذيب المرسلين" (١).

فنفيهم لصفات الله مخالف لظاهر النصوص التى تدل على إثباتها ، ومخالف لطريقة سلف الأمة ونهجهم (٢).

بل ذلك مخالف لما جاء به رسل الله وأنبيأؤه عليهم السلام ، فإنهم جاءوا بإثبات مفصل ، ونفى مجمل ، فأثبتوا الأسماء والصفات لله على طريق التفصيل ونفوا عنه مماثلة المخلوقات على طريق الإجمال ، وأما المعتزلة ومن على نهجهم عكسوا الأمر فجاءوا بنفى مفصل ، وإثبات مجمل ، فيقولون : ليس كذا ، ليس كذا (٣).

وهؤلاء النفاة لصفات الله لم يفهموا منها إلا ما هو لائق بالمخلوق ، ولم تتسع عقولهم للفرق الشاسع بين صفات الخالق وصفات المخلوق ، فشرعوا فى نفيها عن الله ، فجمعوا بين شرين هما التمثيل والتعطيل . فلما وقع فى أذهانهم تمثيل صفات الله بصفات خلقه ، وأن إثباتها يقتضى ذلك ، لجأوا إلى نفيها عن الله فوقعوا فى التعطيل (٤). وظنوا أن قوله تعالى : { ليس كمثله شئ } (٥) مستنداً لهم ، وأنه يشفع لهم فيما ذهبوا إليه ، وتناسوا عجز الآية الذى يحوى أبلغ رد عليهم . وذلك قوله تعالى : { وهو السميع البصير } ،

(١) بيان تلبيس الجهمية ٧٩/١ .

(٢) انظر : شرح لمعة الاعتقاد ص ١٣ .

(٣) انظر : اقتضاء الصراط المستقيم ٨٥٣/٢ ، لوامع الأنوار ١٣٠، ١٢٩/١ .

(٤) انظر : طريق الهجرتين ص ٢٣٥-٢٣٦ ، لوامع الأنوار ٩٤/١ .

(٥) سورة الشورى : آية ١١

فألله نفى فى الآىة مماثلة صفاته لصفات المخلوقات ، ثم أثبت لنفسه مايليق به من الصفات (١). وهذا هو الواجب فى صفاته : أن يوصف بما وصف به نفسه ووصفه به رسوله من غير تشبيه ولاينفى عنه ماوصف به نفسه ووصفه به رسوله فإن ذلك تعطيل . فالآىة ردت بصدورها على من شبه وردت بعجزها على من عطل (٢). وليس فى قوله تعالى : {ليس كمثله شىء} دلالة على نفى الصفات ، بل هى دالة على إثباتها ووصف الله بها .

يقول الإمام ابن القيم رحمه الله :

"قوله تعالى : {ليس كمثله شىء} وهذا من أعظم الأدلة على كثرة صفات كماله ونعوت جلاله وأنها لكثرتها وعظمتها وسعتها لم يكن له مثل فيها ، وإلا فلو أريد بها نفى الصفات لكان العدم المحض أولى بهذا المدح منه ، مع أن جميع العقلاء إنما يفهمون من قول القائل فلان لامثل له وليس له نظير ولاشبيه ولامثيل ، أنه قد تميز عن الناس بأوصاف ونعوت لا يشاركونه فيها، وكلما كثرت أوصافه ونعوته فات أمثاله وبعد عن مشابهة أضرابه ، فقوله {ليس كمثله شىء} من أدل شىء على كثرة نعوته وصفاته" (٣).

زعمهم أن الصفات لا تثبت إلا بالعقل ، وأن العقل هو الذى يلجأ إليه فى إثبات كل صفة لله تعالى .

يجاب على ذلك :

إن أسماء الله تعالى وصفاته توقيفية ، والمراد بذلك أنها تتلقى من طريق كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم لا يتجاوز بها ماورد فى الكتاب والسنة .

(١) انظر : شرح العقيدة الطحاوية ص ٣٥٦-٣٥٧ .

(٢) انظر المرجع السابق ص ٥٢٠ .

(٣) حادى الأرواح ص ٢١٨ .

ولذا قال السلف رضوان الله عليهم : لانصف الله إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم ، ولانسميه إلا بما سمى به نفسه أو سماه به رسوله صلى الله عليه وسلم (١).

وقد نزه الله نفسه عما يصفه به العباد ، إلا بما وصفه به المرسلون بقوله سبحانه : {سبحان ربك رب العزة عما يصفون ، وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين} (٢).

فزه نفسه سبحانه في الآية عما يصفه به الكافرون ، ثم سلم على المرسلين ، لسلامة ما وصفوه به من النقائص والعيوب ، ثم حمد نفسه على تفرد به بالأوصاف التي يستحق عليها كمال الحمد (٣).

وأما العقل فلا تثبت به أسماء الله وصفاته ، لأن العقل لا يمكنه أن يدرك ما يستحقه الله سبحانه من الأسماء والصفات ، فوجب الوقوف على الشرع ، ولأن تسمية الله أو وصفه بما لم يسم أو يصف به نفسه ، أو إنكار ما سمى أو وصف به نفسه جناية في حقه تعالى ، فيجب سلوك الأدب في ذلك (٤).

قال الإمام الشافعي رحمه الله :

"لله أسماء وصفات لا يسع أحداً ردها ، ومن خالف بعد ثبوت الحجة عليه فقد كفر ، وأما قبل قيام الحجة فانه يعذر بالجهل ، لأن علم ذلك لا يدرك بالعقل ولا الرواية والفكر" (٥).

والعقل السليم لا يدل على نفى صفات الله ، بل هو دال على إثباتها ، وإن كانت لا تثبت به ، لأنه دال على أن الذي يفعل أكمل من الذي لا يقدر

(١) انظر : بيان تلبيس الجهمية ١/١٤٨ ، شرح الطحاوية ص ٢١٨ ، لوامع الأنوار

٣٨/١ الهامش ، ١/١٣٤ ، الكواشف الجلية ص ٤٢٧ .

(٢) سورة الصفات : آية ١٨٠-١٨٠

(٣) انظر : شرح العقيدة الطحاوية ص ٧١-٧٢ .

(٤) انظر : شرح لمعة الاعتقاد ص ٩ .

(٥) مناقب الشافعي ص ٨١٤

على الفعل ، وأن فعله سبحانه الذى يتعلق بنفسه والذى يتعلق بخلقه هو كمال (١).

وبالتالى العاقل إذا تمعن فى أدلة نفاة الصفات وتدبرها تمام التدبر ، وأعطائها حقها من النظر العقلى السليم ، علم بالعقل فساد تلك الأدلة وثبوت تقيضها (٢).

الجواب عن الشبهة الأولى : وهى زعمهم بأن إثبات الصفات يؤدى إلى تعدد القدماء .

هذا الزعم منهم قول مجمل يتضح مع التفصيل والبيان وهو شأن السلف فى الألفاظ المجملة . فإن أراد المعتزلة بذلك تعدد آلهة خالقة للمخلوقات مع الله سبحانه فهذا قول مستحيل . وإن قيل بتعدد معان وصفات لله سبحانه فذلك جائز ، ولا يلزم من تعدد الصفات تعدد الذات الموصوفة بهذه الصفات (٣).

قال السفاريني :

"المحذور فى تعدد القدماء المغايرة ونحن نمنع تغاير الذات مع الصفات والصفات بعضها مع بعض فينتفى التعدد والتكثر ، ولئن سلم مازعموا من تعدد القدماء فالممتنع تعدد القدماء إذا كانت ذوات مستقلة لاتعدد ذات وصفات لها" (٤).

وكل من الذات والصفات ملازم للآخر (٥). فالذات الموصوفة لاتنفك عن الصفات أصلاً ، ولا يمكن وجود ذات خالية عن الصفات (٦). والذات المجردة عن الصفات كالعلم والقدرة لاحقيقة لها فى الخارج ولاهى الله .

(١) انظر : الكواشف الجلية ص ٢٢٩ .

(٢) انظر : درء تعارض العقل والنقل ١/١٤٨ .

(٣) انظر : بيان تلبيس الجهمية ١/٥٤١-٥٤٢ .

(٤) لوامع الأنوار ١/٢١٧ .

(٥) انظر : بيان تلبيس الجهمية ١/٥٤١ .

(٦) انظر : مجموع الفتاوى ٣/٣٣٦ .

والله هو الذات الموصوفة بالصفات اللازمة لها ، واسم الله يتضمن الذات والصفات ، ولم يطلق السلف على الصفات أنها غير الله ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : "من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك" (١). وثبت في الصحيح الحلف بعزة الله (٢)، وعمر الله (٣)، فالحلف بذلك ليس حلفاً بغير الله (٤).

(١) الحديث أخرجه الترمذى فى سننه من حديث عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، فى كتاب النذور والأيمان (٢١) ، باب ما جاء فى كراهية الحلف بغير الله (٨) برقم ١٥٣٥ ، وقال : "هذا حديث حسن" . ٩٤/٤ .
وأحمد فى المسند بألفاظ مقاربة من حديث ابن عمر ٤٧/١ ، ٨٧-٨٦، ٦٩، ٣٤/٢ ، ١٢٥ .

والحاكم فى المستدرک عن ابن عمر . وقال : "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه" . ووافقه الذهبى ٢٩٧/٤ .
وأخرجه فى مواضع أخرى بألفاظ مقاربة ٥٢، ١٨/١ .
وعبد الرزاق فى المصنف بلفظ مقارب عن ابن عمر ، باب الأيمان ، ولا يحلف إلا بالله برقم ١٥٩٢٦ ، ٤٦٧/٨-٤٦٨ ، وأورده الشيخ ناصر الدين الألبانى فى صحيح الجامع وقال : صحيح . ٢٨٢/٥ . وانظر سلسلة الأحاديث الصحيحة ٧١-٦٩/٥ ، حديث رقم ٢٠٤٢ .

(٢) انظر : صحيح البخارى ، كتاب الغسل (٥) ، باب من اغتسل عريانا (٢٠) ، ٧٤/١ كتاب التفسير (٦٥) ، تفسير سورة الفرقان (٢٥) ، باب قوله {الذين يحشرون على وجوههم} الآية (١) ، ١٤/٦ ، كتاب الرقاق (٨١) ، باب الصراط جسر جهنم (٥٢) ، ٢٠٦/٧ ، كتاب الأيمان (٨٣) ، باب الحلف بعزة الله (١٢) ، ٢٢٤/٧-٢٢٥ ، كتاب التوحيد (٩٧) ، باب قول الله تعالى : {وهو العزيز الحكيم} من حلف بعزة الله وصفاته (٧) ، ١٦٧-١٦٦/٨ .

صحيح مسلم ، كتاب الإيمان (١) ، باب معرفة طريق الرؤية (٨١) ، حديث رقم ١٨٢ ، ١٦٦/١ ، كتاب صفات المنافقين (٥٠) ، باب يحشر الكافر على وجهه (١١) حديث رقم ٢٨٠٦ ، ٢١٦١/٤ .

(٣) انظر : صحيح البخارى ، كتاب الشهادات (٥٢) ، باب تعديل النساء بعضهن بعضاً (١٥) ، ١٥٦/٣ ، كتاب الإيمان (٨٣) ، باب قول الرجل لعمر الله (١٣) ، ٢٢٥/٧ .

(٤) انظر : المنتقى من منهاج الاعتدال ص ٩٩، ٩٨ .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله :

"ومن تدبر كلام هؤلاء وجدهم مضطرين إلى إثبات الصفات ، وأنهم لا يمكنهم أن يفرقوا بين قولهم وقول المثبتة بفرق محقق ، لأنهم أثبتوا كونه تعالى حيا وكونه عالما وكونه قادرا ولا يجعلون هذا هو هذا ولا هذا هو هذا ، ولا هذه الأمور هذه الذات ، فقد أثبتوا معاني زائدة على الذات المجردة ، فقولك^(١) "أثبتوا قدما كثيرة" لفظ مجمل يوهم أنهم أثبتوا آلهة غير الله في الأزل ، وأثبتوا مع الله غيره ، وهذا بهتان عليهم . وإنما أثبتوا صفات قائمة به ... فهل ينكر هذا إلا مخذول مسفسط ، واسم "الله" يتناول الذات المتصفة بالصفات ، ليس هو اسما للذات المجردة"^(٢).

الجواب عن الشبهة الثانية : وهي زعمهم أن إثبات الصفات يلزم منه أن يكون الله سبحانه جسما كالأجسام .

وهذه شبهة طالما دندن بها المبتدعة من أهل الاعتزال وغيرهم لتنفير الناس عن وصف الله بما يليق به من صفات . وقد اعتاد هؤلاء أن يبتدعوا ألفاظا ومعاني ويجعلوها أصلا معقولا محكما عندهم ، يجب اعتقاده والبناء عليه ، ثم نظروا في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم فحملوا مافيهما على ماأصلوه ، فتأولوا مارأوا تأويله ، وحكموا بالتشابه على ما عجزوا عن تأويله^(٣).

ومن تلك الألفاظ لفظ الجسم . وأول من تكلم به نفيا وإثباتا هم طوائف من الشيعة والمعتزلة^(٤).

ورموا كل من أثبت صفة لله عز وجل بأنه مجسم وذلك عن طريق اللزوم ، لأنهم يزعمون أن الصفات لا تقوم إلا بجسم ، وذلك جريا على اصطلاحهم في معنى الجسم وهو كل ما يشار إليه ، خلافا للمعهود في اللغة ،

(١) المخاطب بذلك ابن مطهر صاحب كتاب "منهاج الكرامة" الذي رد عليه شيخ الإسلام في كتاب منهاج السنة .

(٢) المرجع السابق ص ٩٧ .

(٣) انظر بيان تلبيس الجهمية ٥٢٣/١ .

(٤) انظر المرجع السابق ٥٤/١ .

فإن الجسم فى اللغة هو البدن ، ويلزم من قولهم ذلك أن كل ما جاء به الكتاب والسنة وفطر الله عليه عباده وأقره سلف الأمة وأئمتها من صفات الله تجسماً^(١).

ولفظ الجسم لفظ مجمل لا يتضح معناه إلا عند التفصيل ، فقد يراد به المركب الذى كانت أجزاؤه مفرقة فجمعت ، أو ما يقبل التفريق والانفصال أو المركب من مادة وصورة ، أو المركب من الأجزاء المفردة التى تسمى الجواهر المفردة ، والله متزه عن ذلك . وكذلك يطلق على ما كان متفرقا فاجتمع ، أو ما يقبل التفريق والتجزئة ، أو غير ذلك من التركيب الممتنع عنه .

وقد يراد بالجسم ما يشار إليه أو ما يرى أو ما تقوم به الصفات ، والله سبحانه يرى فى الآخرة وتقوم به الصفات ويشار إليه عند الدعاء بالأيدى والأوجه والقلوب والأعين ، وهذا معنى ثابت بصحيح المنقول وصریح المعقول ، ولا يستطيع من نفاه أن يقيم على نفيه دليلاً ، وأما لفظ الجسم فبدعة فى نفيه وإثباته لله تعالى . فليس فى كتاب الله سبحانه ولا فى سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ولا جاء عن أحد من سلف الأمة وأئمتها إطلاق لفظ الجسم فى صفات الله تعالى لانفياً ولا إثباتاً^(٢).

ولذا لما ناظر أبو عيسى محمد بن عيسى بر غوث^(٣) الإمام أحمد وألزمه التجسيم ، أجابه الإمام أحمد بأن هذا اللفظ لا يدرى مقصود المتكلم به ، وليس له أصل فى الكتاب والسنة والإجماع ، فلا يجوز لأحد أن يلزم

(١) انظر المرجع السابق ٦٢٥/١-٦٢٦ .

(٢) انظر : المنتقى من منهاج الاعتدال ص ٨٦ ، بيان تلبيس الجهمية ٥٥٠/١ .

(٣) محمد بن عيسى :

هو أبو عبد الله محمد بن عيسى الجهمي ، بر غوث ، رأس البدعة ، وأحد من كان يناظر الإمام أحمد وقت المحنة . من تصانيفه : "كتاب الاستطاعة" ، "كتاب المقالات" ، "كتاب الاجتهاد" . مات سنة ٢٤٠هـ وقيل ٢٤١هـ .

انظر : سير أعلام النبلاء ٥٥٤/١٠ .

نفيه ، لتعبير المعبر عنه بأى عبارة عبر بها ، وكذلك إذا كان معلوماً انتفاؤه بالعقل لم يجز إثباته ، بأى عبارة عبر بها المعبر ، وبين له العقل ثبوت المعنى الذى نفاه ، وسماه بالأفاظه الاصطلاحية ... " (١).

ونفى الجسم عن الله مع أن السلف لا يقولون بإثباته ليس فيه دليل على مذهب نفاة الصفات ، بل وليس فيه دليل على تنزيه الله سبحانه عن شىء من النقائص ، لأن من نفى الصفات على أن إثباتها يستلزم التجسيم ، لابد أن يثبت شيئاً يلزمه فيه ما ألزمه غيره فيما نفاه . وبالتالي المعتزلة الذين يثبتون الأسماء لله وينفون عنه الصفات ، ويقولون ليس بجسم مع أن ذلك ليس معقولاً عندهم ، جاز لمن يثبت الصفات أن يلزمهم بأن الموصوف بها ليس بجسم ، لأنه لافرق بين إثبات الأسماء وإثبات الصفات ، فما يقال فى مسمى الأسماء يقال فى موصوف الصفات (٢).

وأما القول بأن إثبات الصفات يلزم منه إثبات الجسمية ، ويلزم من ذلك أن يكون الله فى جهة وأن يكون متحيزاً .

الكلام فى الجهة والتحيز سبق بيانه قريباً فى الكلام عن الألفاظ المجملة (٣)، وهى التى لم يأت فى الشرع لها نفى أو إثبات . ومثل الجهة والتحيز لفظ الجسم والجوهر والعرض والمركب والمنقسم وغير ذلك من الألفاظ المبتدعة . والبدعة فى نفيها كالبدعة فى إثباتها إن لم تكن أعظم ، لأن المثبت أثبت ما أنشأته النصوص ، والنافى عارض بها النصوص ، ورد على من خالف موجبها (٤).

وقد ذم السلف هذه الألفاظ لما بها من الاشتباه ولبس الحق ، كما قال الإمام أحمد رحمه الله : " يتكلمون بالمتشابه من الكلام ، ويلبسون على

(١) موافقة صحيح المنقول ١٨٣/١ .

(٢) انظر : مجموع الفتاوى ٢٠/٣ ، موافقة صحيح المنقول ١٠٩/١-١١٠ .

(٣) انظر ص ١٥٠ .

(٤) انظر موافقة صحيح المنقول ١٨٨/١ .

جهال الناس بما يشبهون عليهم" (١). كما أنها عرضة للاحتتمالات ، فهى تحوى معانى باطلة لاتليق بالله تعالى كما أنها تحوى معانى حقّة ، وهذا بخلاف الألفاظ الشرعية فإن معانيها صحيحة سالمة من الاحتمالات ، ولذا لايجوزالعدول عنها . حتى لايثبت معنى فاسد فى حالة التعلق بالألفاظ المجملّة (٢).

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله مبينا قاعدة عظيمة فى هذه الألفاظ . فيقول :

"والأصل فى هذا الباب أن الألفاظ نوعان :

مذكور فى كتاب الله وسنة رسوله ، وكلام أهل الإجماع ، فهذا يجب اعتبار معناه ، وتعليق الحكم به ، فإن كان المذكور به مدحا استحق صاحبه المدح ، وإن كان ذما استحق الذم ، وإن أثبت شيئا وجب إثباته ، وإن نفى شيئا وجب نفيه ، لأن كلام الله حق ، وكلام رسوله حق ، وكلام أهل الإجماع حق ... ومن دخل فى اسم مذموم فى الشرع كان مذموما ، كاسم الكافر والمنافق والملحد ونحو ذلك ، ومن دخل فى اسم محمود فى الشرع كان محمودا ، كاسم المؤمن والتقى والصديق ، ونحو ذلك ، وأما الألفاظ التى ليس لها أصل فى الشرع فتلك لايجوز تعليق المدح والذم والإثبات والنفى على معناها ، إلا أن يبين أنه يوافق الشرع والألفاظ التى تعارض بها النصوص هى من هذا الضرب ، كلفظ "الجسم" و"الحيز" و"الجهة" و"الجوهر" و"العرض" فمن كانت معارضته بمثل هذه الألفاظ لم يجز له أن يكفر مخالفه ، إن لم يكن قوله مما يبين الشرع أنه كفر ، لأن الكفر حكم شرعى متلقى عن صاحب الشريعة ، والعقل قد يعلم به صواب القول وخطؤه ، وليس كل ماكان خطأ فى العقل يكون كفرا فى الشرع ، كما أنه

(١) انظر : بيان تلبيس الجهمية ص ١٠٠ .

وكلام الإمام أحمد فى كتابه : الرد على الجهمية والزنادقة ص ٨٥ .

(٢) انظر : شرح العقيدة الطحاوية ص ٢٢١ .

ليس كل ما كان صواباً في العقل تجب في الشرع معرفته" (١).
وقد كان السلف يطلبون الاستفصال في معناها ، لأن عدم الاستفصال
يوقع في الجهل والضلال والقيـل والقال (٢).
فإن كان المعنى صحيحاً قبل ، لكن ينبغي التعبير عنه بألفاظ النصوص
، إلا عند الحاجة مع قرائن تبين المراد (٣).
ونضرب مثلاً لاستفصال السلف في الألفاظ المجملة بلفظ "الجهة"
ليتضح منه منهجهم في الاستفصال .
فإنهم يقولون "إن لفظ "الجهة" قد يراد به أمر موجود وقد يراد به
أمر معدوم ، فإذا أريد الأول أمكن أن يقال إن كل جسم في جهة ، وإذا
أريد الثاني امتنع أن يكون كل جسم في جهة .
فمن قال : الباري في جهة وأراد بها أمراً موجوداً فكل ماسواه مخلوق
له في جهة بهذا التفسير ، فهذا مخطيء ، وإن أراد بالجهة أمراً عديمياً - وهو
فوق العالم - وقال إن الله فوق العالم فقد أصاب ، وليس فوق العالم موجود
غيره ، فلا يكون سبحانه في شيء من الموجودات (٤).
وأما الزعم بأن الأجسام متماثلة ، وتماثلها يؤدي إلى استوائها في
استحقاق الصفات .

فهو زعم لا أساس له من الصحة ، ولا حجة فيه ، وليس أحد من
العقلاء يقول بأن كل جسم يماثل الآخر ، وليس في اللغة التي جاء بها
القرآن إطلاق "لفظ المثل" على كل جسم ، ولا يقال : إن السماء مثل
الأرض . والشمس والقمر والكواكب مثل الجبال . والجبال مثل الأنهار (٥).

(١) موافقة صحيح المنقول ١٨٤/١ - ١٨٥ .

(٢) انظر : المنتقى من منهاج الاعتدال ص ٨٨ .

(٣) انظر : شرح العقيدة الطحاوية ص ٢١٨ .

(٤) انظر : المنتقى من منهاج الاعتدال ص ١١٧ .

(٥) انظر : بيان تلبيس الجهمية ٥٨٨/١ .

بل قد تتساوى كثير من الأشياء في الأسماء وتباين في مسمياتها وصفاتها .

وأما زعمهم أن إثبات الصفات تشبيه لله بخلقه :
فهو زعم أكثر من ذكره أهل الاعتزال وقذفوا كل من أثبت صفة لله بأنه مشبه لله بخلقه ، كما رموه من قبل بالتجسيم ، وذلك لضيق عقولهم وعجزها عن إدراك معاني صفات الله تعالى ، وإدراك الفرق الشاسع بينها وبين صفات المخلوقين ، وتقاصرت بهم عقولهم التي اغتروا بها فلم تعلو بهم إلى الفهم الصحيح الذي وصلت إليه عقول السلف الصالح من قبل ، لما استنارت بنور الوحي ، واستضاءت بضوئه . ولم تعرف فلسفة اليونان ، وحثالة أذهانهم إلى تلك العقول طريقاً ، وأما التي لبس عليها الشيطان ، ومزج ماعندها بشبه أعداء الإسلام ، أنى لها أن تعرف الحق ويستبين لها الطريق؟.

والمراد بالتشبيه إثبات مشابه لله فيما يختص به من حقوق أو صفات ، وهو صنو التمثيل الذي يراد به إثبات مماثل لله فيما يختص به أيضاً من حقوق وصفات ، وكلاهما كفر وشرك بالله لما تضمننا من نقص في حق الله تعالى (١).

والتمثيل قد جاء نفيه عن الله تعالى في أكثر من موضع كقوله تعالى :
{ ليس كمثله شيء } (٢) ، وقوله : { هل تعلم له سمياً } (٣) ، وقوله : { ولم يكن له كفواً أحد } (٤) ، وقوله : { فلا تجعلوا لله أنداداً } (٥) ، وقوله : { فلا تضربوا لله الأمثال } (٦) (٧).

(١) انظر : شرح لمعة الاعتقاد ص ١٩ .

(٢) سورة الشورى : آية ١١

(٣) سورة مريم : آية ٦٥

(٤) سورة الإخلاص : آية ٤

(٥) سورة البقرة : آية ٢٢

(٦) سورة النحل : آية ٧٤

(٧) انظر : بيان تلبيس الجهمية ٥٨٧/١ ، المنتقى من منهاج الاعتدال ص ١١٠ .

وأما لفظ التشبيه فلم يرد نفيه أو إثباته في الكتاب أو السنة لأنه من الألفاظ المجملة التي تحتاج إلى إيضاح وتفصيل ، فقد يراد به مجاء نفيه في القرآن ودل عليه العقل من أن خصائص الرب تعالى لا يوصف بها شيء من المخلوقات ولا يماثله شيء من المخلوقات في شيء من صفاته .

وقد يراد به عدم إثبات شيء من الصفات اللائقة بالله تعالى لأن العبد موصوف بها (١).

وهذا الأخير هو الذي يعنيه أهل الاعتزال عند إطلاقهم لفظ التشبيه . ولكن قد ورد ذم التشبيه والمشبهة في كلام السلف رضوان الله عليهم قال نعيم بن حماد (٢):

"من شبه الله بشيء من خلقه فقد كفر ومن أنكر ما وصف الله به نفسه فقد كفر ، فليس ما وصف الله به نفسه ورسوله تشبيه" . وقال إسحاق بن راهويه (٣):

(١) انظر : شرح العقيدة الطحاوية ص ٩٨-٩٩ .

(٢) نعيم بن حماد :

هو نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخزاعي ، أبو عبد الله المروزي ، نزيل مصر ، حافظ ، فقيه ، عارف بالفرائض . صدوق يخطئ كثيراً . روى عن أبي حمزة السكري ، وإبراهيم بن سعيد . وعنه البخاري مقروناً ، والدارمي ، وحمزة الكاتب . مات سنة ٢٢٨هـ على الصحيح .

انظر : الجرح والتعديل ٨/٤٦٣-٤٦٤ ، الكاشف ٣/٢٠٧ ، تقريب التهذيب ٣٠٥/٢ .

(٣) إسحاق بن راهويه :

هو إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي ، أبو محمد بن راهويه ، المروزي ، الإمام عالم خراسان ، ثقة حافظ مجتهد ، قرين الإمام أحمد ، ذكر أبو داود أنه تغير قبل موته بيسير . روى عن جرير ، والداروردي ، ومعتز ، وعنه البخاري ، ومسلم ، وأبو داود وغيرهم . له مسند . مات سنة ٢٣٨هـ .

انظر : الجرح والتعديل ٢/٢٠٩-٢١٠ ، الكاشف ١/١٠٦ ، تقريب التهذيب ١/٥٤ .

"من وصف الله فشبه صفاته بصفات أحد من خلق الله فهو كافر بالله العظيم لأنه وصف بصفاته ، وإنما هو استسلام لأمر الله ولما سن الرسول" (١).

وقال أبو حنيفة رحمه الله : "لا يشبه شيئاً من خلقه ولا يشبهه شيء من خلقه... وصفاته كلها خلاف صفات المخلوقين ، يعلم لا كعلمنا ، ويقدر لا كقدرتنا ، ويرى لا كرؤيتنا" (٢).

وهم لا يريدون بنفى التشبيه نفى الصفات ، ولا يصفون به من أثبت الصفات ، وإنما يريدون بذلك أن الله لا يشبه المخلوق في أسمائه وصفاته وأفعاله كما قال أبو حنيفة رحمه الله (٣). والمشبهة الذين ذمهم هم الذين يمثلون صفات الله بصفات خلقه ، وذكروا أن المشبه هو الذى يقول : بصرى كبصرى ، ويد كيدى ، وقدم كقدمى (٤). وهذا أحد نوعى التشبيه ، لأن التشبيه فى الحقيقة نوعان :

أحدهما : تشبيه الخالق بالمخلوق ، وهو الذى يتعب أهل الكلام فى رده وبيان بطلانه ، وأهله فى الناس أقل من أهل النوع الثانى .

ثانيهما : تشبيه المخلوق بالخالق ، كعباد المشايخ ، وعزير ، والشمس والقمر ، والأصنام ، والملائكة ، والنار ، والماء ، والعجل ، والطيور ، والجن ، وغير ذلك . وهؤلاء هم الذين أرسل الله لهم الرسل يدعونهم إلى عبادة الله وحده لا شريك له (٥).

والتشبيه إنما قام فى مصادمة نفى الصفات وتعطيلها . وهما مرضان من أمراض القلوب ، فإن أمراض القلوب نوعان :

-
- (١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٥٣٢/٢ .
 - وانظر : شرح العقيدة الطحاوية ص ١١٧-١١٨ .
 - (٢) شرح الفقه الأكبر لأبى منصور الحنفى ص ١٠٣-١١٢ ، شرح ملا على القارى على الفقه الأكبر ص ٣٢-١٥ .
 - (٣) انظر شرح العقيدة الطحاوية ص ١١٨-١١٩ .
 - (٤) انظر بيان تلبيس الجهمية ١٠٩، ٥١/١ .
 - (٥) انظر : شرح العقيدة الطحاوية ص ٢١٧ .

مرض شهوة كالذى فى قوله تعالى : {فلا تخضعن بالقول فيطمع الذى فى قلبه مرض} (١).

ومرض شبهة كالذى فى قوله سبحانه : {وأما الذين فى قلوبهم مرض فزادتهم رجساً إلى رجسهم} (٢). وهذا أردأ من مرض الشهوة ، والنفى والتشبيه من شبه الصفات ، وشبه النفى أردأ من شبه التشبيه ، لأن النفى رد وتكذيب لما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ، بينما التشبيه غلو ومجاوزة للحد فيما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ، وكلاهما كفر بالله تعالى (٣).

وأهل السنة متفقون على إثبات صفات الله من غير تشبيه أو تمثيل لها بصفات خلقه ، كما أنهم متفقون على تنزيه الله عن صفات النقص من غير تعطيل ، لأن دين الإسلام وسط بين التشبيه والتعطيل ، وذلك لقوله تعالى : {ليس كمثله شىء} ردأ على من مثل ، {وهو السميع البصير} ردأ على من عطل (٤). وقد قال الإمام الطحاوى رحمه الله : "ومن لم يتوق النفى والتشبيه ، زل ولم يصب التنزيه" (٥).

وقال ابن أبى العز رحمه الله :

"وما أحسن المثل المضروب للمثبت للصفات من غير تشبيه ولا تعطيل باللبن الخالص السائغ للشاربين ، يخرج من بين فرث التعطيل ودم التشبيه . والمعطل يعبد عدماً والمشبّه يعبد صنماً ... وليس ما وصف الله به نفسه ولا ما وصفه به رسوله تشبيهاً ، بل صفات الخالق كما يليق به ، وصفات المخلوق كما يليق به" (٦).

(١) سورة الأحزاب : آية ٣٢

(٢) سورة التوبة : آية ١٢٥

(٣) انظر المرجع السابق ص ٢١٦-٢١٧ .

(٤) انظر : المنتقى من منهاج الاعتدال ص ١٠٨-١٠٩ ، شرح العقيدة الطحاوية ص ٥٢٠

(٥) متن العقيدة الطحاوية ص ١٠ .

(٦) شرح الطحاوية ص ١٨٨ .

فالله منزّه عن مشاركة العبد في خصائصه ، وإذا اشتركا في الأسماء والصفات فهذا المشترك مطلق كلى في الذهن لا وجود له في الخارج ، والموجود في الأعيان مختص لا اشتراك فيه ، فإذا سمي الله بهذه الأسماء كان مسماهاً معيناً مختصاً به ، وإذا سمي العبد بها كان مسماهاً مختصاً به (١).
فالاتفاق في الأسماء لا يقتضى التساوى في المسميات كما سبق ذكره في قواعد السلف (٢).

ومن هنا يتبين لك ضلال كل من المشبهة والمعطلة ، فإن المشبهة أحسنوا في إثبات صفات الله ولكنهم أساءوا بزيادة التشبيه ، فضلوا ، وإن المعطلة أحسنوا في تنزيه الله عن التشبيه بخلقه ، ولكن أساءوا في نفى المعانى الثابتة لله فضلوا . والحق مادل عليه كتاب الله الذى تعقله العقول السليمة الصحيحة ، وهو الحق المعتدل الذى لا انحراف ولا اعوجاج فيه (٣).
وقد وقع المعتزلة في أربعة أنواع من المحاذير :

- (١) كونهم مثلوا مافهموه من النصوص بصفات المخلوقين ، وظنوا أن مدلول النصوص هو التمثيل .
- (٢) جنوا على النصوص بتعطيل معانيها الإلهية اللائقة بالله ، وظنوا ظناً سيئاً بالله ورسوله حيث اعتقدوا أن الذى يفهم من كلامها هو التمثيل الباطل .
- (٣) أنهم نفوا تلك الصفات عن الله عز وجل بغير علم ، فكانوا بذلك معطلين لما يستحقه الرب من صفات .
- (٤) وصفوا الرب سبحانه بنقيض تلك الصفات ، من صفات الأموات والجمادات والمعدومات ، فعطلوا بذلك صفات كماله ، وجمعوا بين التمثيل والتعطيل ، فأصبحوا ملحدين في أسمائه وآياته (٤).

(١) انظر : المنتقى من منهاج الاعتدال ص ٨٤ ، شرح العقيدة الطحاوية ص ١٠٢، ١٠٣
(٢) انظر ص . ١٤١
(٣) انظر المرجع السابق ص ١٠٣ .
(٤) انظر : مجموع الفتاوى ٤٨/٣ - ٤٩ .

وأما زعمهم بأن إثبات الصفات تشبيه وذلك مناف للتوحيد ، لأن تمام التوحيد يكون بنفى مشابهة الله للخلق .

وهذا من تسمية الأمور بغير مسمياتها ، ومن تلبيس الباطل بالحق . فانهم فسروا التوحيد تفسيراً لم يدل عليه كتاب الله ولا سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ولا قاله أحد من سلف الأمة وأئمتها^(١). بل هو أمر مبتدع باطل فى الشرع والعقل واللغة^(٢).

فإن التوحيد الذى جاءت به الرسل وأنزلت به الكتب يتناول التوحيد فى العلم والقول وهو وصف الله ما يستحق من صفات الكمال ونعوت الجلال ، ونفى النقص عنه ، والتوحيد فى الإرادة والعمل ، وهو أن يعبد وحده ولا يشرك به شيئاً فى عبادته ، كما دل على ذلك سورتا الإخلاص والكافرون ، فالأولى فى التوحيد العلمى ، والثانية فى التوحيد العملى^(٣).

يقول شيخ الإسلام رحمه الله :

"وأما تفسير التوحيد بما يستلزم نفى الصفات أو نفى علوه على العرش ، بل يستلزم نفى ما هو أعم من ذلك فهو شىء ابتدعته الجهمية لم ينطق به كتاب ولا سنة ولا إمام ، وكذلك جعل التشبيه ضد التوحيد ، وتفسير التشبيه بما فيه إثبات الصفات ، هو أيضاً باطل ، فإن التوحيد نقيضه الإشراف بالله تعالى ، والتمثيل له بخلقه وإن كان ينافى التوحيد فليس المراد بذلك ما يسمونه هم تشبيهاً"^(٤).

ومن هنا يتبين أن قولهم "إن تمام التوحيد يكون بنفى مشابهة الله للخلق" الذى يقصدون به نفى الصفات وتعطيلها ، إنما هو نقض للتوحيد ، ونفى له . بل من تمام التوحيد أن يوصف الله بما وصفه به نفسه من صفات

(١) انظر : بيان تلبيس الجهمية ١٣٢/١ .

(٢) انظر : المرجع السابق ٤٧٨/١ .

(٣) انظر : موافقة صحيح المنقول ٢١١/١ ، بيان تلبيس الجهمية ٤٧٩/١ .

(٤) بيان تلبيس الجهمية ١٣٣/١ .

الكمال وبما وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم دون تحريف أو تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل (١).

وأما زعمهم أن أهل السنة مشبهة لإثباتهم الصفات وأنهم لا يعرفون التوحيد ولا يعرفون ربهم .

يجاب على ذلك بأن المعتزلة إنما أطلقوا ذلك على أهل السنة نسبة لا اعتقادهم الفاسد في ربهم سبحانه الذي جردوه من صفاته وعطلوه منها (٢). وذلك لضلال عقولهم التي حجبها الباطل عن رؤية الحق ، فاختلفت عندها الموازين ، وغشيتها ظلام دامس ، فرأت الحق باطلاً والباطل حقاً.

ورميهم أهل السنة بأنهم مشبهة ، من أبرز الأدلة وأقوى الحجج على نفيهم لصفات الله تعالى ، لأنه مامن أحد ينفى شيئاً من صفات الله إلا ويسمى المثبت لها مشبهاً (٣).

قال أبو زرعة الرازي (٤) رحمه الله :

"المعطلة النافية الذين ينكرون صفات الله عز وجل التي وصف بها نفسه في كتابه وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وسلم ، ويكذبون بالأخبار الصحاح التي جاءت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصفات ويتأولونها بآرائهم المنكوسة على موافقة ما اعتقدوا من الضلالة وينسبون روايتها إلى التشبيه ، فمن نسب الواصفين ربهم تبارك وتعالى بما وصف به نفسه في كتابه وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وسلم من غير تمثيل ولا تشبيه

(١) انظر موافقة صحيح المنقول ٢١١/١ .

(٢) انظر : لوامع الأنوار ٢١٦/١ .

(٣) انظر : المنتقى من منهاج الاعتدال ص ١٠٩ ، شرح العقيدة الطحاوية ص ١١٨ .

(٤) أبو زرعة الرازي :

هو عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ ، أبو زرعة الرازي ، أحد الأعلام . إمام حافظ ، ثقة مشهور . قال ابن راهويه : "كل حديث لا يعرفه أبو زرعة فليس له أصل" . مات سنة ٢٦٤ هـ .

انظر : الجرح والتعديل ٣٢٤/٥ - ٣٢٦ ، تاريخ بغداد ٣٢٦/١٠ - ٣٣٧ ، الكاشف

٢٣٠/٢ ، تذكرة الحفاظ ٥٥٧/٢ - ٥٥٩ ، تقريب التهذيب ٥٣٦/١ .

إلى التشبيه فهو معطل ناف ويستدل عليهم بنسبتهم إليهم إلى التشبيه أنهم معطلة نافية ، كذلك كان أهل العلم يقولون منهم : عبد الله بن المبارك ، ووكيعة بن الجراح " (١) (٢) .

وقد نقل الإمام اللالكائي رحمه الله عن إسحق بن راهويه وأبي حاتم (٣) نحو كلام أبي زرعة (٤) .

وقال شيخ الإسلام أبو عثمان الصابوني رحمه الله :
 "وعلمة أهل البدع شدة معاداتهم لحملة أخبار النبي صلى الله عليه وسلم ، واحتقارهم لهم ، وتسميتهم إليهم حشوية (٥) ، و"جهلة" و"ظاهرة" ومشبهة اعتقاداً منهم في أخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم أنها بمعزل عن العلم ، وأن العلم مايلقيه الشيطان إليهم من نتائج عقولهم الفاسدة ،

(١) وكيعة بن الجراح :

هو وكيعة بن الجراح بن مليح الرؤاسي ، أبو سفيان الكوفي ، ثقة حافظ عابد . قال عنه الذهبي : وكان من بحور العلم وأئمة الحفظ . مات سنة ١٩٧ هـ .
 انظر : الجرح والتعديل ٣٧/٩ ، تاريخ بغداد ٤٦٦/١٣-٤٨١ ، تذكرة الحفاظ ٣٠٦/١ ، الكاشف ٢٣٧/٣ ، سير أعلام النبلاء ١٤٠/٩-١٦٨ ، تهذيب التهذيب ١٢٣/١١ ، تقريب التهذيب ٣٣١/٢ .

(٢) الحجة في بيان المحجة ١٨٧/١ ، بيان تلبيس الجهمية ١٠٥/١-١٠٦ .

(٣) أبو حاتم :

هو محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي ، أبو حاتم الرازي ، أحد الحفاظ ، قال موسى بن إسحاق الأنصاري : مارأيت أحفظ منه . مات سنة ٢٧٧ هـ .
 انظر : الجرح والتعديل ٢٠٤/٧ ، تاريخ بغداد ٧٣/٢-٧٧ ، تذكرة الحفاظ ٥٦٧/٢-٥٦٩ ، الكاشف ١٨/٣ ، تهذيب التهذيب ٣١/٩-٣٤ ، تقريب التهذيب ١٤٣/٢ .

(٤) انظر : شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٥٣٢/٢-٥٣٣ .

(٥) الحشوية :

هو لفظ لايدل على شخص معين ولاعلى مقالة معينة ، ولذا أطلق عدة إطلاقات من ذلك : إطلاقه على العامة الذين هم حشو الناس . وعلى المجسمة الذين يصفون الله بالجسمية ، وعلى الذين لا يرون البحث في آيات الصفات . وفرق المبتدعة تطلقه على أهل السنة الذين يشبتون صفات الله تعالى .
 انظر : منهاج السنة ٥٢٠/٢-٥٢١ مع الهامش .

ووساوس صدورهم المظلمة ، وهو اجس قلوبهم الخالية عن الخير العاطلة ، وحجبهم بل شبههم الداحضة الباطلة، بل {أولئك الذين لعنهم الله فأصمهم وأعمى أبصارهم} (١)، {ومن يهن الله فما له من مكرم إن الله يفعل ما يشاء} (٢)(٣).

وأهل السنة متفقون جميعاً على تنزيه الله عن مماثلة الخلق ومشابھتهم ، وأما المشبهة فهم الذين يمثلون صفات الله بصفات خلقه (٤). وأما قولهم بأن التشبيه وقع في الأمة نتيجة للتعلق بالآيات المتشابهة التي توهم التشبيه - يعنون بذلك آيات الصفات - والتي يجب أن تأول لتوافق دليل العقل والآيات المحكمة .

فهو قول نتج من قصور فهم المعتزلة للآيات المتشابهة في كتاب الله ، والآيات المحكمة . أضف إلى ذلك تحريفهم النصوص وتعطيلهم لها بحجة أن ذلك تأويل سائغ .

ولكى ينكشف هذا الزعم ويزول مابه من لبس لابد من بيان المحكم والمتشابه في كتاب الله تعالى . وهل آيات الصفات تعد من المتشابه؟ ثم نخرج بعد ذلك إلى بيان التأويل ومايجوز منه وما لايجوز . وهل نصوص الصفات تخضع للتأويل كما يزعم أهل الاعتزال؟

أما المحكم والمتشابه في كتاب الله فعلى نوعين :

النوع الأول : هو الأحكام العام والتشابه العام :

فقد وصف الله القرآن كله بأنه محكم ، كما وصفه بأنه متشابه .

وذلك في قوله : {الر . كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير} (٥) .

(١) سورة محمد : آية ٢٣

(٢) سورة الحج : آية ١٨

(٣) بيان تلبس الجهمية ١٠٦/١ . "صبيحة إسماعيل" ص ١٠٦ ، طبع في دار إسماعيل المكي ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م

(٤) انظر : المنتقى من منهاج الاعتدال ص ١٠٨ .

(٥) سورة هود : آية ١

وقال تعالى : {الله نزل أحسن الحديث كتاباً متشابهاً مثاني} (١).
فإحكامه هنا : إتقانه بتمييز الصدق من الكذب في أخباره ، والرشد
من الغي في أوامره .

والمراد بالتشابه هنا : تماثل الكلام وتناسبه ، وهو ضد الاختلاف
المذكور في قوله تعالى : {ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً
كثيراً} (٢).

فلا تجد فيه أمراً ونقيضه ، ولانهياً ونقيضه ، وإنما يشبه بعضه بعضاً
ويصدق بعضه بعضاً .

وهذا التشابه العام لا ينافي الإحكام العام ، بل هو مصدق له (٣).
النوع الثاني : الإحكام الخاص والتشابه الخاص .

فإن الله وصف بعض القرآن بأنه محكم ، كما وصف بعضه بأنه
متشابه ، فقال تعالى :

{هو الذى أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب
وأخر متشابهات فأما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة
وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون فى العلم يقولون آمنا به
كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولوا الألباب} (٤).

فالمحكم هنا بخلاف المتشابه ، وهو الذى لا التباس فيه ولا احتمال
لوضوحه ، وأما المتشابه فهو المشتبه بغيره المحتمل للالتباس .

ويتعين معنى التشابه هنا على موضع الاختلاف فى الوقوف على الآية .
فجمهور سلف الأمة وخلفها على أن الوقف على قوله تعالى : {وما يعلم
تأويله إلا الله}.

فعلى هذا فإن الله قد استأثر بعلم التشابه ولا يعلمه أحد سواه .

(١) سورة الزمر : آية ٢٣

(٢) سورة النساء : آية ٨٢

(٣) انظر : مجموع الفتاوى ٥٩/٣ - ٦١ ، الجامع لأحكام القرآن ١٠/٤ .

(٤) سورة آل عمران : آية ٧

وجاء عن ابن عباس ومجاهد أن الراسخين في العلم معطوف على اسم الله وأنهم داخلون في علم المتشابه .
وعند التحقيق نجد أنه لامنافاة بين القولين .

فمراد الجمهور بالمتشابه الذى لا يعلمه إلا الله ، هو الذى طوى الله غيبه عن جميع الخلق مثل وقت قيام الساعة ، وخروج يأجوج ومأجوج ، والدجال وعيسى ، ونحو الحروف المقطعة في أوائل السور . فهذا لا يعلمه أحد من الخلق .

ومراد ابن عباس ومجاهد بالمتشابه المتشابه النسبى الإضافى الذى يشته على بعض الناس دون بعض ، ومثل هذا يعرف منه أهل العلم مايزيل عنهم هذا الاشتباه (١).

وعلى هذا فمن أطلق على آيات الصفات وأحاديثها بأنها من المتشابه الذى لا يعلمه إلا الله ، يستفصل في مراده . فإن أراد حقائقتها وكيفياتها فذلك قول صحيح لأنه لا أحد يعلم كنه صفات الله وكيفياتها إلا هو .

وإن أراد بذلك معانيها فإن الراسخين في العلم يعرفون معانيها ويفرقون بين صفة وأخرى ، فالسمع ليس هو البصر ، والعلم ليس هو القدرة ، فإن السلف لا يفوضون معانى صفات الله ، وإنما يفوضون كيفياتها .

وهكذا قال مالك رحمه الله لما سئل عن قوله تعالى : {الرحمن على العرش استوى} (٢). قال : "الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة" .

فبين أن الاستواء معلوم ، أى معناه في اللغة ، وكيفية ذلك مجهولة فلا يعلمها إلا الله سبحانه (٣).

(١) انظر : الجامع لأحكام القرآن ٩/٤-١٨ ، مجموع الفتاوى ٣/٥٤، ٥٥، ٦٢ ، شرح العقيدة الطحاوية ص ٢١٣-٢١٤ .

(٢) سورة طه : آية ٥

(٣) انظر : مجموع الفتاوى ٣/٥٨-٥٩، ٦٥-٦٦ ، وانظر ١٨١/٢ الهامش .

وأما التأويل فقد صار بتعدد الاصطلاحات يستعمل في ثلاثة معان : أحدها : هو اصطلاح كثير من المتأخرين من المتكلمين في الفقه وأصوله . وهو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقتزن به ، وهذا الذى عناه من تكلم في تأويل نصوص الصفات . الثانى : التأويل بمعنى التفسير . وهو الغالب على اصطلاح المفسرين للقرآن كابن جرير ونحوه ، ومرادهم بذلك بيان الكلام ، سواء وافق ظاهره أو خالفه ، ويحمد منه ما كان حقاً ويرد ما كان باطلاً .

الثالث : التأويل فى كتاب الله وسنة رسوله وهو الحقيقة التى يؤول إليها الكلام . فتأويل الخبر هو عين المخبر به . وتأويل الأمر هو عين المأمور به . قال تعالى : {هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتى تأويله يقول الذين نسوه من قبل قد جاءت رسل ربنا بالحق} (١) . وقوله تعالى : {هذا تأويل رؤياى من قبل} (٢) إلى غير ذلك من الآيات .

وفى السنة ما جاء عن عائشة رضى الله عنها : "كان النبى صلى الله عليه وسلم يكثر أن يقول فى ركوعه وسجوده سبحانك اللهم ربنا وبمحمدك . اللهم اغفر لى" يتأول القرآن (٣) .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله بعد ذكره لأنواع التأويل

السابقة :

(١) سورة الأعراف : آية ٥٣

(٢) سورة يوسف : آية ١٠٠

(٣) انظر : المرجع السابق ٥٥/٣-٥٦ ، شرح العقيدة الطحاوية ص ١٣ .

والحديث أخرجه البخارى فى صحيحه ، كتاب الأذان (١٠) ، باب التسييح والدعاء فى السجود (١٣٩) ، ١٩٩/١ ، وفى كتاب التفسير (٦٥) ، تفسير سورة النصر (١١٠) ، باب (٢) ، ٩٣/٦ .

وأخرجه مسلم فى صحيحه ، كتاب الصلاة (٤) ، باب ما يقال فى الركوع والسجود (٤٢) برقم ٤٨٤ ، ٥٠/١ .

"وأما التأويل المذموم والباطل ، فهو تأويل أهل التحريف والبدع الذين يتأولونه على غير تأويله ، ويدعون صرف اللفظ عن مدلوله إلى غير مدلوله بغير دليل يوجب ذلك ، ويدعون أن في ظاهره من المحذور ماهو نظير المحذور اللازم فيما أثبتوه بالعقل ، ويصرفونه إلى معاني هي نظير المعاني التي نفوها عنه ، فيكون مانفوه من جنس ما أثبتوه ، فإن كان الثابت حقاً ممكناً كان المنفى مثله ، وإن كان المنفى باطلاً ممتنعاً كان الثابت مثله" (١).

فهذا في الحقيقة ليس تأويلاً وإنما هو تحريف للنصوص عن معانيها ، وصرفها عن مدلولاتها ، وإن سموا ذلك تأويلاً تزييناً للباطل وزخرفة له ، وقد ذم الله المزخرفين للباطل في قوله : {وكذلك جعلنا لكل نبي عدواً شياطين الإنس والجن يوحى بعضهم إلى بعض زخرف القول غروراً} (٢). وقد صيروا لفظ التأويل مستعملاً في غير معناه الأصلي (٣).

والذى دفعهم إلى ذلك ظنهم الفاسد إن ظاهر نصوص الصفات يفيد التشبيه وهو كفر وضلال ، فيجب صرفها عن هذا الظاهر .

وهذا نتج لقصور فهمهم وقلة علمهم كما قيل :

وكم من عائب قولاً صحيحاً وآفته من الفهم السقيم

فمعاذ الله أن يكون ظاهر كلام الله ورسوله صلى الله عليه وسلم يفيد الضلال والكفر ، بل كلام الله ورسوله صلى الله عليه وسلم هو الحق ولا يدل إلا على حق ، ومحال أن يدل على باطل أو ضلال ، وليس المعاني الفاسدة ظاهره ولا مقتضاه (٤).

(١) مجموع الفتاوى ٦٧/٣ .

(٢) سورة الأنعام : آية ١١٢ .

(٣) انظر : شرح العقيدة الطحاوية ص ٢١٣ .

(٤) انظر : المرجع السابق ص ٢١٥ .

فالرسول صلى الله عليه وسلم مع كمال بيانه وفصاحة لسانه وحسن تعبيره عن المعاني ، وكمال معرفته وعلمه ، وكمال نصحه وإرادته لهداية الخلق ، يستحيل عليه أن يخاطبهم بشيء وهو لا يريد منهم ما يدل عليه خطابه ، بل يريد منهم أمراً بعيداً يدل عليه كدلالة الألفاظ والأحاجي ، ويوقع الأمة بذلك في أودية التأويلات وشعاب الاحتمالات . سبحانك هذا بهتان عظيم .

فيستحيل عليه صلى الله عليه وسلم أن يريد من كلامه ما يحمله عليه المحرفون للكلم عن مواضعه ، المتأولون له تأويلاً باطلاً . وأن يكون كلامه من جنس الألفاظ والأحاجي (١) .

وقد فتحوا بذلك باب شر عظيم على أمة الإسلام ، دخلت من خلاله أنواع من الضلالات والبدع ، وذلك لما سوغوا صرف القرآن عن دلالة المفهومة بغير دليل شرعي . ولم يحددوا الضابط فيما يجوز تأويله مما لا يجوز؟ فإن زعموا أن الضابط العقل ، ومادل على استحالة أولناه . ولكن ماهو العقل الذي يرجع إليه عند تأويل النصوص عن ظواهرها؟ هل هو عقل القرمطي (٢) الباطني الذي يزعم به بطلان ظواهر الشرع ، أم هو عقل الفيلسوف الذي يزعم به بطلان حشر الأجساد ، أم هي عقولكم يا أهل الاعتزال التي تزعمون بها نفى صفات الله ورؤيته؟

(١) انظر : طريق الهجرتين ص ٢٣٥ .

(٢) القرمطي :

نسبة إلى القرامطة . وهي حركة باطنية هدامة ، اعتمدت التنظيم السري العسكري . ظاهرها التشيع لآل البيت والانتساب إلى محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق ، وحقيقتها الإلحاد والشيوعية والإباحية وهدم الأخلاق والقضاء على الدولة الإسلامية . سميت بهذا الاسم نسبة إلى حمدان قرمط بن الأشعث الذي نشرها في سواد الكوفة سنة ٢٧٨ هـ .

الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة ص ٣٩٥ .

فتسليط العقول على نصوص الوحي بالتأويلات التى لاضابط لها ،
ولادليل عليها يلزم منه محذوران عظيمان :

الأول : عدم الإقرار بشيء من معانى الكتاب والسنة واستنفاذ الجهد
فى بحوث طويلة يقررها العقل ، والعقول مختلفة متباينة ، وكل يدعى أن
الحق ماذهب إليه عقله ، فيؤول الأمر إلى الحيرة .

الثانى : يستحيل على القلوب أن تجزم بشيء تعتقده مما جاء به الرسول
صلى الله عليه وسلم ، لأن ظاهر ذلك غير مراد . فتعزل نصوص الوحي عن
الدلالة والإرشاد ، وتصبح تابعة بعد أن كانت متبوعة وتهوى من مقام
الاعتماد لتكون فى موضع الاعتقاد كما يفعل بها أهل التأويل الذين قدموا
العقل على التنزيل، وهل ذلك إلا فتح لباب الزندقة (١)(٢) .

أما زعمهم بأن المراد بالآيات التى ذكرت فيها الصفات ، ذات الله تعالى.

يلزمهم من هذا الزعم أمران :

الأول : وجود ذات بغير صفات .

وهذا أمر يستنكره كل عاقل ، لأنه لا توجد ذات مجردة عن الصفات، إلا
وجوداً ذهنياً لا حقيقة له فى الخارج، فالذات المستلزمة للصفة لا توجد إلا وهى
متصفة بالصفة (٣) .

(١) الزندقة :

الزندقة تطلق ويراد بها عدة معان ، فقد كانت تطلق على أتباع " مانى " ثم
أطلقت على الملاحدة الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا النبوات ، ثم على
من أسر الكفر وأظهر الإسلام ، فتكون مرادفة للنفاق ، ثم اتسع هذا اللفظ فشمل
أهل المجون والخلاعة وكل ماكان فيه خروج عن الدين بالقول والعمل .
وكل اتجاهات الزنادقة تلتقى فى هدف واحد وهو الوقوف فى وجه الإسلام .
النفاق والزندقة وأثرهما فى مواجهة الدعوة الإسلامية : ص : ٣٥ .
وانظر : لسان العرب : ١٤٧/١ ، مجموع الفتاوى : ٦٣/٥ ، فتح البارى :
٢٧١-٢٧٠/١٢ .

(٢) انظر : شرح العقيدة الطحاوية ص ٢١٥ - ٢١٦ .

(٣) انظر : بيان تلبيس الجهمية ص ٥٠٩/١ ، المنتقى من منهاج الاعتدال ص ٩٨ .

الثانى : إن الله هو الذات المجردة عن الصفات .

وهذا قول باطل ، والحق خلافه ، لأن الله تعالى ذكره هو الذات الموصوفة بالصفات اللازمة ، ولا يتناول اسم الله ذاتا مجردة عن الصفات أصلا ، لأنه لا يمكن وجود ذلك أبدا ، ولذا قال الإمام أحمد رحمه الله فى مناظرته للجهمية :

"لأنقول الله وعلمه ، والله وقدرته ، والله ونوره ، ولكن نقول : الله بعلمه وقدرته ونوره : هو إله واحد" (١).

وعند التحقيق تجد أن هؤلاء مضطرين لإثبات صفات لله تعالى ، لأنهم أثبتوا كونه حيا ، وكونه عالما ، وكونه قادرا ، ولا يجعلون هذا هو هذا ، ولا هذا هو هذا ، ولا هذه الأمور هى الذات ، فأثبتوا بذلك معانى زائدة على الذات المجردة (٢).

(١) اقتضاء الصراط المستقيم بتصرف ٧٩١/٢-٧٩٢ ، وانظر : المنتقى من منهاج الاعتدال ص ٩٩ .

وقول الإمام أحمد فى كتابه الرد على الجهمية والزنادقة ص ١٣٣-١٣٤ .

(٢) منهاج الاعتدال بتصرف ص ٩٧ .